

ثوابت عمرانية إسلامية بين ابن أبي الربيع وابن خلدون

د. حميد الحداد

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
مؤسسة القاضي عياض
تطوان - المملكة المغربية



مُلخَص

تتناول هذه الدراسة الفكر العمراني الإسلامي من خلال مصدرين هما: "سلوك المالك في تدبير الممالك على التمام والكمال" لشهاب الدين أحمد سليمان ابن أبي الربيع (القرن الثالث الهجري)، والآخر "المقدمة" لعبد الرحمان ابن خلدون (القرن الثامن الهجري)، وهما يرشدان أولي الأمر إلى الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار عند الإقدام على إنشاء المدن لاسيما ما يتعلق باختيار الموضوع والموقع. وقد اتضح تأثر ابن خلدون بابن أبي الربيع واطلاعه على مؤلفه، إلا أنهما ساهما كل من موقعه ومن تجربته الشخصية وممارساته المهنية ومن محيطه البشري والطبيعي ومن ظروفه التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى وضع الكتابة التاريخية في عصره، في بلورة فكر عمراني أصيل أرشد أولي الأمر إلى اعتماد أفكارهما في وضع معايير لتأسيس وتأهيل المدن.

كلمات مفتاحية:

العمران الإسلامي، الماء والبيئة، المدن الإسلامية، الفكر العمراني، تخطيط المدن

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤
تاريخ قبول النشر: ٩ ديسمبر ٢٠١٤

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

حميد الحداد، "ثوابت عمرانية إسلامية بين ابن أبي الربيع وابن خلدون"، - دورية كان التاريخية، - العدد الثامن والعشرون، يونيو ٢٠١٥، ص ١٣٥ - ١٤٠.

مقدمة

وانتظامها - الرابع في أقسام السياسات وأحكامها^(٣)، ويمتاز الكتاب عن سائر الكتب الأخلاقية بأن صاحبه قد ضمنه من فن تدبير المنزل وفن السياسة جملة كبيرة، فجاء حاوياً لفنون الحكمة العملية الثلاثة: (فن الأخلاق، وفن تدبير المنزل، وفن تدبير المدينة) إلى غير ذلك من فوائد جلية وأبحاث عالية مما لا يوجد إلا مشتتاً في أثناء كتب الفنون.^(٤)

ثم برزت مصادر أخرى مثل: "تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك"، لأبي الحسن علي الماوردي^(٥)، وكتاب "المقدمة"^(٦) لابن خلدون، و"بدائع السلك في طبائع الملك"^(٧) لابن الأزرقي، وغيرها، وقد اعتمدت هذه المصادر "تكتيبر العمارة" من أركان الملك، بل إن بعضها أشار تحديداً إلى أنه الركن الخامس "بعد نصب الوزير وإقامة الشريعة وإعداد الجند وحفظ المال"^(٨). وتناولت بعض الدراسات الحديثة التعريف ببعض هذه المصادر أو تحقيقها،^(٩) إضافة إلى دراسة بعض القضايا العمرانية.^(١٠) فما هي

أنتج الفكر الإسلامي العمراني أفكاراً ومبادئ هامة توجيهية تتعلق بالأسس أو الثوابت التي يجب على أولي الأمر مراعاتها عند إقبالهم على إنشاء مدينة، لاسيما ما يتعلق باختيار موضعها وموقعها. وقد احتوت بعض المصادر على هذه الأفكار خاصة كتب الجغرافيا والفقهاء والآداب السلطانية وتاريخ الاجتماع السياسي، ويبقى من أقدم المصادر حسب علمنا كتاب "سلوك المالك في تدبير الممالك على التمام والكمال"^(١)، لأبن أبي الربيع، والذي أشار إليه بعض الباحثين^(٢) دون إعارته الأهتمام الذي يستحقه، ألفه شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع (ت. ٢٢٧٢هـ / ٨٨٥م) للخليفة المعتصم العباسي (ت. ٢٢٧هـ / ٨٤٢م) - ابن المنصور ومؤسس سامراء -، ويحتوي الكتاب على أربعة فصول: (الأول مقدمة - الثاني في أحكام الأخلاق وأقسامها - الثالث في أصناف السيرة العقلية

أنها كانت تؤدي في المدن دورًا فعليًا ذا طابع عسكري على وجه الخصوص، وذلك بهدف حماية السكان الذين يعيشون خلفها ويحتمون بها.^(١٨).. لذلك كان يحتم على البناء إعطاء أهمية أكثر من الناحية العمرانية للمواقع التي تُعدّ نقاط ضعف في الأسوار، ويمكن أن تصبح مصدر خطورة على المدينة مثل الأبواب".^(١٩)

إضافة إلى هذا ينصح ابن أبي الربيع الخليفة أو السلطان بأن يحيط نفسه بعصبيته حتى تشكل شوكة ودعامة وقائية وسدًا بشريًا له، وذلك لتحسين مواقفه وتعضيده نفسيًا واجتماعيًا احتياطيًا من تمرد أو ثورة أو اعتداء، وهذا ما قام به عبد المؤمن بن علي الكومي عندما جلب أفراد قبيلته إلى مراكش.

يمكن استخلاص أن ابن أبي الربيع استحضر من خلال هذه العوامل مختلف الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مما يدفعنا إلى استنتاج المنظور الشمولي لهذا المفكر، خاصةً وأنه ربما كان وراء إرشاد المعتصم لاختيار موضع وموقع سامراء التي أسسها بعد بروز مشكل علاقة الجند الترك بسكان بغداد، وبالعودة إلى بعض المصادر نجد بعض المدن راعت فعلاً هذه الأسس أو المعايير، فمثلاً اختيار موقع فاس اعتبر من طرف ابن أبي زرع^(٢٠) موفّقًا، وهو ما أشار إليه أيضًا ابن خلدون، نظرًا لتوسطها بلاد المغرب ووقوعها على محاور الطرق التجارية ومحاطة بفحص سايس وبعيون غزيرة وبجبل زلّاج وجبال بني يازغة حيث خشب الأرز، فهي "قاعدة بلاد المغرب وقطره ومركزه".

يحدد ابن أبي الربيع شروطاً ثمانية يجب أن يراعيها الحاكم عند تخطيط (موضع المدينة):

- (١) أن يسوق إليها الماء العذب ليشرب حتى يسهل عليه تناوله من غير عسف.
- (٢) أن يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق.
- (٣) أن يبني فيها جامعًا للصلاة في وسطها ليقرب على جميع أهلها.
- (٤) أن يقدر أسواقها بحسب كفايتها لينال سكانها حوائجهم من قرب.
- (٥) أن يميز قبائل ساكنها بأن لا يجمع أصدادًا مختلفة متباينة.
- (٦) إن أراد سكانها فليسكن أفسح أطرافها، وأن يجعل خواصه محيطين به من سائر جهاته.
- (٧) أن يحوطها (يحيطها) بسور خوف اغتيال الأعداء لأنها بجملتها دار واحدة.
- (٨) أن ينقل إليها من أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة لسكانها حتى يكتفوا بهم ويستغنوا عن الخروج إلى غيرها".^(٢١)

من الملاحظ أن هذه الأسس تشمل المجال البيئي (الماء)، والتخطيطي (تصميم الشوارع)، والاقتصادي (السوق والإنتاج)، والاجتماعي (توزيع العصبية)، والديني (المسجد)، والعسكري (الأسوار)، مما يؤكد النظرة الشمولية لابن أبي الربيع في تخطيط المدينة واستحضار مختلف العوامل أو الثوابت المؤثرة في اختيار

المعايير التي اقترحها ابن أبي الربيع في مجال العمران؟ وهل تأثر ابن خلدون بما ورد في سلوك المالك؟ وما الجديد الذي حملته صاحب المقدمة مقارنةً مع سابقه؟

أولاً: الفكر العمراني عند ابن أبي الربيع

- حدد ابن أبي الربيع ستة شروط يجب مراعاتها في إنشاء المدن (اختيار موقعها)، وهي:
- (١) سعة المياه المستعذبة.
 - (٢) إمكان الميرة المستمدة.
 - (٣) اعتدال المكان وجودة الهواء.
 - (٤) القرب من المراعي والاحتطاب.
 - (٥) تحصين منازلها من الأعداء والذعار.
 - (٦) أن يحيط بها سواد يعين أهلها".^(١١)

نستنتج من ذلك؛ أن ابن أبي الربيع يعطي الأولوية في اختيار الموقع للماء باعتباره العصب الأساسي الذي تقوم عليه كل الحياة في الوجود، انطلاقًا من قوله تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"^(١٢)، كما أن المجال الذي عاش فيه المؤلف تميز بأهمية هذا العامل، فملوحة مياه مدينة البصرة انعكس على الاستقرار بها كما انعكس على مستقبل نموها وتطورها.

وفي هذا السياق استعمل المرابطون الخطارات لتزويد مراكش بالماء^(١٣) لتسهيل الإقامة بها في حين جر الموحدون في اشبيلية المياه، وغرسوا البساتين. فزاد ذلك في حسن هذه المدينة،^(١٤) وهو ما تميزت به جل المدن الأندلسية بالخصوص، والتي ارتبطت ظروفها الجغرافية بهذا المحدد الطبيعي، إما بالامتداد على طول الأنهار، أو النهوض قرب العيون والحمامات، أو التوضع عند السواحل البحرية.^(١٥) فالماء هو الذي يؤدي إلى استمرار الحياة بتوفير هذه المادة للشرب وللطهارة، وتوفير إنتاج زراعي، وبالتالي توفير الغذاء للسكان، وتوفير المراعي للماشية، والحطب للتدفئة وللبناء ولصنع المحراث والأثاث والأواني، إلخ.. "فالماء شكل إلى جانب الشرع والعرف والقدسي محددًا أساسيًا لفعالية تطور تمدن المجال".^(١٦)

كما أن العامل البيئي من الشروط التي تؤثر في الاستقرار، إذ يركز ابن أبي الربيع على الابتعاد عن التلوث وذلك باختيار المواقع النقية الهواء نظرًا لتأثيرها على الصحة، فالهواء غير الصحي كان سببًا في مغادرة المسلمين لمدينة المدائن، كما كان التأكد من نقاوته وصفائه سببًا في اختيار أبي جعفر المنصور لموقع وموضع مدينة بغداد.. أما في الأندلس فقد "كانت مدينة بلنسية في غاية الخصب واعتدال الهواء، كان أهل الأندلس يدعونها فيما سلف من الزمان: مطيب الأندلس،.. لكثرة أشجارها وطيب ريحها".^(١٧)

وأشار في الشرط الخامس إلى ضرورة تحصين المدينة بتشييد الأسوار والأبراج أو الخنادق، ويمكن اعتبار الأسوار زيادة على كونها رمزًا وتعبيرًا لقوة السلطة، من خلال مظهرها الخارجي وجودة بنائها،

"ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض، فإن الهواء إذا كان راکداً خبيثاً، أو مجاوراً للمياه الفاسدة أو مناقع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع إليه العفن من مجاورته، فأسرع المرض للحيوان الکائن فيه لا محالة، وهذا مشاهد. والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب، وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بإفريقية، فلا يكاد ساکنها أو طارقيها يخلص من حسی العفن بوجه، ولقد يقال إن ذلك حادث فيها، ولم تكن كذلك من قبل، ونقل البكري في سبب حدوثه أنه وقع فيها حفرة ظهر فيه إناء من نحاس مختوم بالبرصاء، فلما فض ختامه صعد منه دخان إلى الجو وانقطع، وكان ذلك مبدأ أمراض الحميات فيه، وأراد بذلك أن الإناء كان مشتملاً على بعض أعمال الطلسمات لوبائه، وأنه ذهب سره بذهابه، فرجع إليها العفن والوباء، وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومباحثهم الرکیكة. والبكري لم يكن من نباهة العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا أو يتبين خرفه فنقله كما سمعه. والذي يكشف لك الحق في ذلك أن هذه الأهوية العفنة أكثر مما يهينها لتعفين الأجسام وأمراض الحميات ركودها، فإذا تخللتها الريح وتفتتت وزهبت بها يميناً وشمالاً خف شأن العفن والمرض البادي منها للحيوانات.... والبلاد القليلة الساکن أمراضها كثيرة، فلما كثرت ساکنها انتقل حالها عن ذلك،^(٣٢) وهذا مثل دار الملك بفاس لهذا العهد المسعى بالبلد الجديد... ومما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعى لسائمتهم، إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب، ولا بد لها من المرعى، فإذا كان قريباً طيباً كان ذلك أرفق بحالهم، لما يعانون من المشقة في بعده. ومما يراعى أيضاً المزارع، فإن الزروع هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله. ومن ذلك الشجر للحطب والبناء، فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقود النيران للاصطلاء والطبخ، والخشب أيضاً ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم."^(٣٣) فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعاً سجاج الأسوار، وأن يكون وضع ذلك في متمتع من الأمكنة، إما على هضبة متوعدة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة، فيصعب منالها على العدو..."^(٣٤)

فالنص يعكس بصفة عامة مدى اهتمام الفكر الإسلامي بالمدن، وإذا كنا قد أشرنا إلى تأثير ابن خلدون بما حواه مؤلف ابن أبي الربيع دون الإشارة إليه كمصدر،^(٣٥) فإن عمله لم يكن مجرد اقتباس، وقد سبق أن أثر أمر تكتّم ابن خلدون عن المصادر والمراجع، وعلل تعليقات مختلفة منها أنه لم يكن يتوفر أثناء خلوته لكتابة المقدمة على خزائنه، فاعتمد اعتماداً كبيراً على ذاكرته،^(٣٦) عكس ابن الأزرقي الذي يذكر مصادره بأمانة وصدق والذي أورد النص بمنهجية أكثر وضوحاً وتصنيفاً.^(٣٧)

موضعها. وتكشف هذه الشروط حسب أحد الباحثين^(٣٢) "عن رؤية تخطيطية للمدينة الإسلامية اهتمت بالجوانب الوظيفية والاجتماعية والسياسية لمجتمع المدينة الإسلامية مما يؤكد أصالة المدينة الإسلامية، وعمق الفكر الإسلامي ورؤيته السليمة في تخطيط المدن، وهو فكر تبلور وتوضح مع تقدم العصر، مستفيداً في ذلك من التجربة". إن هذه الشروط التي ذكرها ابن أبي الربيع تؤكد خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين الغربيين من أن المدن الإسلامية لم تكن تجسد تنظيمًا محليًا داخليًا، لأنها كانت تفتقر إلى قانون في هذا الشأن، وإلى بنايات إدارية معينة.^(٣٣)

وبعودتنا إلى هذه المعايير نجد فاساً مثلاً "جمعت بين عذوية الماء واعتدال الهواء وطيب التربة وحسن الثمرة، وسعة المحرث وقرب المحطب وكثرة عدده وشجره.. وبها أسواق مرتبة منسقة، وعيون مهمرة وأنهار متدفقة منحدرة...".^(٣٤) لذلك قالت الحكماء: أحسن مواضع المدن أن تجمع خمسة أشياء "النهر الجاري، والمحرث الطيب، والمحطب القريب، والصور الحصين والسلطان إذ به صلاح حالها، وأمن سبلها، وكف جبابرتها"،^(٣٥) مما يؤكد أن الوزير عمير بن مصعب الأزدي كان موفقاً وناجحاً في نصحه المولى ادريس لاختيار موضع وموقع فاس. فالماء -كما سبق أن ذكرنا- كان جوهرًا، بل كانت مياه الأمطار تحفظ داخل جب معد لهذا الغرض داخل القصبات لاسيما في حال تعرضها لحصار طويل.^(٣٦) وظلت المساجد -إضافة إلى دورها الديني- علامة حضارية كبرى ترمز إلى عظمة الدولة، وهذا ما دفع الموحدون إلى تأسيس مساجد لاخيرالدا والكتيبة وحسان. واعتمد المرابطون والموحدون على التحصينات الدفاعية الموجودة آنذاك (القصبات)، وعززوا وظائفها العسكرية. وتم تشييد الأبراج الخارجية الملحقة بالأسوار المشيدة بالطوب بهدف تقويتها، كما هو حال قصبه بطليوس، ويؤيد هذا التوجه لاسيما في عهد الموحدون بناء أسوار ضخمة على الأسوار القديمة.^(٣٧)

ثانياً: الفكر العمراني عند ابن خلدون

أما ابن خلدون فيشير في المقدمة^(٣٨) -في فصل فيما تجب مراعاته في أوضاع المدن وما يحدث إذا غفل عن تلك المراعاة- إلى أمرين أساسيين هما "دفع المضار وجلب المنافع": ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية "طيب الهواء للسلامة من الأمراض"،^(٣٩) ومما يراعى من المرافق في المدن "طيب المراعى لسائمتهم". ومما يراعى أيضاً "المزارع"، فإن الزروع هي الأقوات،^(٤٠) ومن ذلك "الشجر للحطب والبناء"، فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعاً "سجاج الأسوار".^(٤١)

يتضح تشابه بل تأثير ابن خلدون بم جاء به ابن أبي الربيع دون إشارة إلى المصدر الذي اعتمد عليه، مع تسجيل أن الفارق الزمني بينهما يناهز ستة قرون، لكن سأعرض النص مفصلاً كما ورد عند ابن خلدون ليتضح الجديد الذي حملته صاحب المقدمة:

والنمو، كما يمكن استنتاج أن ابن أبي الربيع اكتفى بتحديد الخطوط الكبرى للسياسة الشرعية التي ينبغي على الحاكم الاسترشاد بها في المجال العمراني، بينما ابن خلدون تطرق نسبياً إلى تفسيرها وتوضيحها مع توجيه نقد عقلاني لبعض الاختيارات والمواقف، وتدعيم موقفه وتصوره بأمثلة إما من الماضي وإما من الواقع المعاش آنذاك.

وبالرغم من ذلك فإننا نسجل قدرة ابن خلدون على التفسير والتحليل والتعليل مستفيداً من تجربته ومن رؤيته الشمولية أيضاً، ومن ممارساته للسياسة التي مكنته من الاحتكاك بأولي الأمر، كما مكنته من القيام برحلات وجولات شملت عدة مناطق. إضافة إلى نقده لمؤرخين - مثل البكري- اكتفوا بسرد الآراء كما سمعوها أو كما وردت عبر الإسناد أو السمع دون تمحيص ولا تدقيق، فإنتاجهم اتسم بالسطحية واللاعقلانية حسب صاحب المقدمة الذي "عمد إلى تحري صحة الخبر في ذاته. فكان هذا الاتجاه يعتبر مرحلة جديدة حاسمة في كتابة التاريخ.. وبسبب هذا الاتجاه الجديد في المنهجية التاريخية برز دور المؤرخ على أساس ما يضيفه إلى المادة التاريخية من حيثيات، قائمة على الدراسة والقدرة على التفكير؛ فهو الذي ينتجها من المادة الأرشيفية الهائلة، وهو الذي يعرضها، ويحللها، وينتقدتها؛ ليستنبط فيها، ويصل بها إلى نتائج. وبذلك أصبح للتاريخ نبض، وليس كالمومياء الهامدة في المتحف بدون حياة، أو اجترار للماضي فقط".^(٣٨)

ذلك أن "مشكل التاريخ عند ابن خلدون يبدأ من نقد جذري للخطاب التاريخي التقليدي، ولكنه ينطلق أيضاً من اهتمام بموقعه الشخصي من التاريخ. فقد رفع مفهوم التاريخ إلى مستوى إنتاج التاريخ عوض الاعتماد على التقليد المتداول، ووضع حدًا لاستنساخ لا ينتهي لأنماط السرد والخبر، وتقريب الهوية بين "التاريخ"، و"الخطاب عن التاريخ".^(٣٩) فهو حسب المرحوم محمد زنيبر^(٤٠) "أعطى في مقدمته ما يكفي من الدلائل على أن التاريخ شيء آخر غير رصد الأحداث وجمع اليوميات والحوليات".

ويمكن أن نستخلص: أن النص يعكس التحول الذي حدث في إنتاج نص تاريخي بين عصر ابن أبي الربيع (القرن الثالث الهجري) بالرغم من ظهور مؤرخين مشاركة طبعوا الفترة بطابعهم، وعصر ابن خلدون (القرن الثامن الهجري) والذي اتسم ببروز مؤرخين كبار أيضاً في الغرب الإسلامي كابن عذاري (ت. بعد ٧١٢هـ)، وابن أبي زرع (ت. ٧٤١هـ)، وأبي الحسن علي الجز نائي (ت. ٧٦٦هـ)، وابن الخطيب (ت. ٧٧٦هـ)، وابن مرزوق التلمساني (ت. ٧٨١هـ)... فالنص مقتبس من المقدمة، و"المقدمة دفاع عن مشروعية التغيير في التاريخ... فيكون هدفها هو إحداث تغيير جذري في الكتابة التاريخية (أي الخطاب التاريخي) ملائم للتغيير الجذري الذي وقع في التاريخ".^(٤١)

خاتمة

قصارى القول؛ رغم تأثر ابن خلدون بابن أبي الربيع واطلاعه على مؤلفه، فقد ساهما كل من موقعه ومن تجربته الشخصية وممارساته المهنية ومن محيطه البشري والطبيعي ومن ظروفه التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى وضع الكتابة التاريخية في عصره، في بلورة فكر عمراني أصيل أرشد أولي الأمر إلى اعتماد أفكارهما في اختيار مواقع ومواضع المدن التي شيدها، آخذين بعين الاعتبار الأسس والمعايير التي تؤهلها للتطور

والتوزيع، مجلة التاريخ العربي، العدد (٧)، صيف ١٩٩٨م، ص ١٦٣ - ١٧٨.

(١١) نفسه، ص ٩٣. أما لحسن تاوشيخت، المرجع السابق، ص ١٥٣، فقد أرجع هذا النص إلى أبي الحسن علي الماوردي، المصدر السابق، ص ٢٠٩، والواقع أن الماوردي نقل عن ابن أبي الربيع الذي عاش قبله بحوالي قرن من الزمن، وقد سبق للباحث أن أشار إلى ابن أبي الربيع في الصفحة ١٥١ عند تناوله المعايير التي يجب على ضوءها اختيار موضع المدينة. ونسجل نفس الأمر بالنسبة لتصنيف المدن وفق خمس خصوصيات، والتي كان ابن أبي الربيع سباقاً إلى تناولها والإشارة إليها، المصدر السابق، ص ٩٣. كذلك بالنسبة لعبد الأحد السبتي وحليمة فرحات اللذان اعتبروا أن الماوردي هو صاحب هذا التصنيف ولم يشيرا إلى صاحبه الفعلي أي ابن أبي الربيع، انظر: المدينة في العصر الوسيط، قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الإسلامي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص ١٨.

(١٢) سورة الأنبياء، آية (٣٠).

(١٣) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ٣، ٢٣٣، نقلاً عن: أحمد قدور، تأثير المدن الكبيرة على الشبكة الحضارية في العهد الموحد (نموذج المغرب الأقصى)، ضمن المدينة في تاريخ المغرب العربي، المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٤) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلوي، الطبعة السابعة، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٨م، ص ٥٢٣.

(١٥) سعيد بنحمادة، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(١٦) نفسه، ص ١٠١.

(١٧) عبد الواحد المراكشي، نفسه، ٥١٧ - ٥١٨.

(١٨) ريكاردو إنكييرو بنيتو، باسكوس: الحياة اليومية في مدينة ثغرية في الأندلس، ترجمه من الإسبانية وعلق عليه د. عبد الله بن إبراهيم العمير، النشر العلوي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، ص ٩.

(١٩) نفسه، ص ٧ - ٨.

(٢٠) الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بنمنصور، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، الرباط ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص ٣٨ و ٤٠، انظر: أحمد قدور، المرجع السابق، ص ١١١ - ١١٣.

(٢١) ابن الربيع، نفسه، ص ٩٤ - ٩٥. هذا النص أورده لحسن تاوشيخت، المرجع السابق، ص ١٥١ ناسياً إياه إلى صاحبه الأصلي ابن أبي الربيع.

(٢٢) عبد الستار عثمان محمد، المدينة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢٣) ريكاردو إنكييرو بنيتو، المرجع السابق، ص ٨. ويضيف أنه بالرغم من وجود بعض الشخصيات التي كانت تقوم بوظائفها نيابة عن السلطة المركزية مثل (المحتسب وصاحب المدينة وصاحب الشرطة) بغية تحقيق الأداء الجيد داخل المجتمع... فإن الباحثة مانويلا مارين أشارت إلى أنه لا يوجد في بلاد الأندلس جهة ثابتة تأخذ على عاتقها الحفاظ على أسوار المدن التي تشيدها، وصيانتها وتخصيص مبالغ لهذا الغرض. ويبدو أن إصلاحات الحصون كانت تتوقف على الإمكانيات المتوفرة لدى الخزينة العامة، وكذلك على المبادرات الشخصية التي كان يوصي بها بعض المحسنين... كما كان يلجأ إلى السكان أنفسهم حيث كانوا يساهمون بشكل تطوعي، أو تؤخذ منهم على هيئة جباية عامة، وفي حالات أخرى تقع الإصلاحات على عاتق سكان الحي المجاور للسور. ص ٩، انظر أيضاً: عبد الستار عثمان محمد، المرجع نفسه، ص ٥، فبلا ههول مثلاً يرى أن الإسلام لم يكن مشجعاً أو

(١) الطبعة الأولى، مطبعة كرستان العلمية، جمالية مصر المحمية، ١٣٢٩هـ، وهناك طبعة أخرى من تحقيق ناجي التكريني، بيروت، دار الأندلس ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، (سنعتمد على طبعة ١٣٢٩هـ) وهناك مصدر أقدم هو "كتاب البنيان" لصاحبه عبد الله بن عبد الحكم (ت. ٢١٤هـ) والذي يندرج ضمن المصادر الفقهية.

(٢) عثمان، عبد الستار محمد، المدينة الإسلامية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، منشورات عالم المعرفة، غشت ١٩٨٨م، العدد (١٢٨)، ص ٢٣. فقد أشار إلى أهمية مؤلف ابن أبي الربيع دون الإشارة إلى اعتماد ابن خلدون عليه. نفس الأمر بالنسبة لتاوشيخت لحسن، عمران سجلماسة دراسة تاريخية وأثرية، الجزء الأول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٥٣، والذي أرجع بعض النصوص إلى الماوردي مع العلم أن الأخير نقلها عن ابن أبي الربيع. وقد سار في نفس الاتجاه خالد عزب، فقه العمران: العمارة والمجتمع والدولة في الحضارة الإسلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (٥٨٠ صفحة).

(٣) ابن أبي الربيع، نفسه، ص ٤.

(٤) نفسه، ص ١٢١. (مصحح الكتاب).

(٥) تحقيق رضوان السيد، بيروت، ١٩٨٧م.

(٦) ابن خلدون، عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، ٣ أجزاء، تحقيق علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٧) بدائع السلك في طبائع الملك، جزء١، تحقيق محمد عبد الكريم، نشر الدار العربية للكتاب، ١٩٧٧م، وهناك أيضاً: ابن الإمام التطيلي، صنف في أحكام البناء، ولقد حققت بعض مصنفاته بتونس، (انظر: دراسات أندلسية، العدد ٨، تونس ١٩٩٢م، وابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسية، تحقيق: محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

(٨) ابن الأزرقي، نفسه، ج ١، ص ٢٢٣ - ٢٣١.

(٩) ابن الراعي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق: عبد الرحمان بن صالح الأطرم: رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ انظر: محمد بنعبد الجليل، تنظيم العلاقات بمدن المغرب العربي من خلال كتاب "الإعلان بأحكام البنيان" كنموذج. ضمن المدينة في تاريخ المغرب العربي. أشغال الندوة المنظمة من ٢٤ إلى ٢٦ نونبر ١٩٨٨م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ٢ ابن مسيك - الدار البيضاء، سلا، ١٩٩٠م. عبد الستار عثمان محمد، الإعلان بأحكام البنيان لابن الراعي، دراسة أثرية معمارية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩م، (٣٣١ صفحة) والمدينة الإسلامية، المرجع السابق.

(١٠) انظر: مثلاً سعيد بنحمادة، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين ٧ و ٨هـ / ١٣ و ١٤م : إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، ٢٠٠٧م. ومحمد بن إبراهيم بن يوسف الفائز، البناء وأحكامه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٦هـ، وخلاف محمد عبد الوهاب، وثائق في شؤون العمران في الأندلس، المساجد والدور، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م والشريف، محمد، الماء في سبنة الإسلامية: تقنيات التجميع

الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم ٢٤، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٢٩٣. (٤١) أواميل، نفسه، ص ٦٢، إن ابن خلدون دعا إلى درس التاريخ بمنهج عقلاني، ذلك أن التاريخ - كالعالم الطبيعي - له قوانينه.

دافعاً إيجابياً لحركة التمدن، ويعضد هذا الرأي هاموند الذي يذكر أن حضارة الإسلام كانت ضد حركة التمدن رغم ما يذكره عن التطور الكبير الذي أحرزته بعض مدن العواصم الإسلامية... وقد نتج عن هذا الوصول إلى نتائج خاطئة. أما لحسن تاوشيخ، المرجع السابق، ص ١٥٣ فقد أورد هذا النص مقتبساً إياه من مؤلف أبي الحسن الماوردي "المصدر السابق، ص ٢٠٩، وكأن هذا الأخير هو صاحبه، في حين نجد أن ابن أبي الربيع قد عاش قبل الماوردي بحوالي قرن من الزمن.

(٢٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٨٥ - ٧٨٧.

(٢٤) ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) ريكاردو إتيكيريديو بنيتو، المرجع السابق، ص ١٣.

(٢٧) نفسه، ص ١٨.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) نفسه، ج ٢، ص ٧٨٦.

(٣٠) نفسه، ص ٧٨٧.

(٣١) نفسه، ص ٧٨٥.

(٣٢) نفسه، ص ٧٨٦.

(٣٣) نفسه، ص ٧٨٧.

(٣٤) نفسه، ص ٧٨٥ - ٧٨٦.

(٣٥) سبق لكثير من الباحثين أن أكدوا في دراساتهم وأطروحاتهم اعتماد ابن خلدون على مَنْ سبقه، بل هناك مَنْ اعتبر مجهوده وإنتاجه مجرد سطو وسرقة، انظر: محمود اسماعيل، إشكالية المنهج في دراسة التراث، الطبعة الأولى، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤م، ونهاية أسطورة، نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا، عامر للطباعة والنشر ج.م.ع - المنصورة، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٩٦م. وهل انتهت أسطورة ابن خلدون؟ جدل ساخن بين الأكاديميين والمفكرين العرب، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ومحمد أسعد نظامي، علم العمران والإبستمولوجية الأرسطية: وقفة عند مقدمة ابن خلدون، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧٤، الكويت ١٩٠١، ٢٠٠١م. ومحمد عابد الجابري، نحن والتراث، بيروت، ١٩٨١م، والتراث والحداثة، بيروت، ١٩٩١م.

(٣٦) عبد السلام حيمر، "هل هي نهاية أسطورة بالفعل؟" جريدة العلم الثقافي، بتاريخ، ١١ - ٠١ - ١٩٩٧م، ضمن محمود إسماعيل، هل انتهت أسطورة ابن خلدون؟ جدل ساخن بين الأكاديميين والمفكرين العرب، المرجع السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣٧) أبو عبد الله محمد بن الأزرقي الأندلسي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٧٦٤ - ٧٦٦.

(٣٨) عبد المنعم ماجد، الإبداع عند المؤرخين المسلمين؛ إضافة في منهجية علم التاريخ، مجلة التاريخ العربي العدد (٣)، صيف ١٩٩٧م، ص ١٨٣.

(٣٩) علي أواميل، الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون، ط ٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ٦. "فابن خلدون انتقد بعنف مجموع التاريخ العربي، ودخل في محاسبة نقدية لكل المؤرخين بدون استثناء أي حتى الكبار منهم.. إذ أنتجوا حديثاً سطحياً عن التاريخ، فأخبروا عن ظاهره، وسيظل الحديث عن حقيقة التاريخ غائباً عن التأليف التاريخي برمته، ما لم يرد كل حديث عن التاريخ إلى التاريخ نفسه أو إلى شيء يشمل قوانين التاريخ وقوانين المجتمع وهو ما يطلق عليه ابن خلدون اسم طبائع العمران"، ص ١١.

(٤٠) تاريخ المغرب في العصر الوسيط، الدولة - المدينة - الاقتصاد، "تنسيق محمد المغراوي، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم